الحراك السياسي في دول الخليج، بين عصف الديمقراطية وإرث السلفية

* أ.د عبد علي كاظم المعموري

* كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

مقدمة

كل شيء آيل الى التغير إلا كلمة تغيير Change ، هو حقيقة باتت معروفة على الزمن والتاريخ، روافدها كثيرة لعل العلم والتكنولوجيا وحراك المجتمعات ومحاكاتها بعضها لبعض، التجريب والواقع وافرازاته، العقل ومدلولاته،... الخ، باتت معطيات تدكُّ الواقع دكّاً لتدفعه دفعاً نحو التغيير الى ما هو أرقى وأسمى، مرة لتنهض بالإنسان كقيمة عليا على الأرض (هكذا ارادها الخالق عز وجل)، ومرة لتزيح ترهات ما يراد له أن يصادر العقل والحق والعدل وسماحة الخالق ورحمته.

ولما كانت الكثير من مجتمعات المنطقة قد تكلست تحت أوضاع أريد لها أن تَفرض على الشعوب، نوعاً من العبودية، ليست لله، بل هي عبودية مشتقة زوراً لذات بشرية فرضت وعدت نفسها قائمة بـ (ولاية الأمر)، مستثمرة النص القرآني في ذلك، من دون الذهاب الى التوصيف الحقيقي للقائم على أمر المسلمين، والذي هو محط اختلاف، ولاسيما أن البعض من المذاهب اعتمدت التبسيط والتسطيح للفكرة، بحيث عدت من يستولي على الحكم عنوة من دون أن يكون صالحا أو عادلاً

أو ذا معرفة ودراية بأسس الاسلام الحقيقي، لا يجوز الخروج عليه وعلى طاعته، ومن يفعل ذلك فهو خارج عن الملة.

هذا الفهم الذي جاد به من تفقهوا بعسر لصالح الحاكم بدءاً من الحكم الأموي القائم على القوة والخديعة والتوريث- الذي هو محط عدم افصاح في النص المقدس- الى الدولة الحالية، هو الذي يتحمل الآتي:

تجميد الاوضاع وتحجر الحاكمية.

كبح التطور ولجمه، إلا ما كان لصالح بقاء الحكم.

رفض دور الشعوب في تحديد خياراتها.

هذا الأمر خدم حكام الخليج الذين وصلوا الى الحكم تحت وقع القبيلة والغلبة والتسلط على الحكم. أو جيء بهم من الدول الكبرى القابضة على القرار الدولي، خدمة لمصالحها.

أن الدول الداعمة للديمقراطية، من مثل السعودية وقطر، كلاهما نظامان دكتاتوريان بامتياز

والمفارقة الكبيرة التي تحدث في ما يسمى (الصحوة الاسلامية) أو ربيع الفوضى العربية، أن الدول الداعمة للتغير في بنية المجتمعات العربية، من مثل السعودية وقطر، كلاهما نظامان دكتاتوريان بامتياز، لم يأتِ أي منهما بانتخابات ديمقراطية، أو حتى ترشيح من جماعة الحل والعقد، التي تعد هيأة قائمة في معظم دول الخليج، ولاسيما السعودية.

بل يتم الرشيح بتوافق العائلة الحاكمة وتوزع المناصب فيما بينهم، وبالنظر إلى كثرة الأمراء وأفراد العائلة السعودية وازدياد التنافس فيما بينهم، فإن المال العام (البترو دولار) يدخل لاسترضاء المعترضين على التوزيع المناصبي.

وفيما يخص المؤسسة الدينية التي تمثل مكمن الخطورة على النظم الحاكمة فإن التجربة التاريخية، تعين الحكام على استيعابها عن طريق توظيفها عن طريق المال العام، وسياسات الرشى والاسترضاء، فالشريحة الدينية في السعودية (السلفية والوهابية) تحكمها عهود ومواثيق جرى التعامل معها ردحاً طويلاً من الزمن حتى باتت المقدس بعينه، إذ جرى منح السلطة الدينية (**آل الشيخ**) وهم اتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب مؤسس المذهب الوهابي، حق الهيمنة على الجوانب الدينية ومؤسساتها، والى (**آل سعود**) السلطة الزمنية– الحكم– وفي هذا استطاع

آل سعود لجم التطلعات الوهابية، لصالح امتدادهم الديني. وهنا حدثت زيجة مطلقة الى حد ما بين الطرفين، وكلاهما يدعم الآخر في الحفاظ على استقرار الاوضاع في المملكة.

وفي ظل انتقال الموجة الرابعة للديمقراطية من أوربا الى المنطقة العربية، فإن جميع النظم الكلسية التي عفى عليها الزمن، والتي لم تعد قادرة على اغواء مواطنيها، بسلطة القبيلة أو المذهب أو الفتوى، في ظل حراك شعبي يصل عبر وسائل إعلام وتواصل لها القدرة غير المحدودة في اقتحام الممنوع والتحرك خلاله في تغيّر الصورة الذهنية السائدة.

في ظل هذا الحال، تذهب السعودية للسعي الحثيث بكل ما أوتيت من قوة المال والانفاق المنفلت المدعوم بإنتاج (11) مليون برميل يومياً، ووجود (24%) من سكانها فقراء، وفي تضييق حاد على الحريات والحقوق والانتخاب وحق الشعب في الاختيار، أن تؤجل وصول عواصف التغيير التي هبت على المنطقة، عبر الالتفاف والدفع، وهنا تعمل السعودية على مجموعة أعمدة تراها مناسبة لدعم بيتها الواهن بإزاء شدة الريح العاتية، التي بدت تتلامس مع متطلبات الفرد في السعودية، وتشده شداً للتحرر من تلمود الوهابية، المتمترس خلف الحفاظ على قدسية النص من دون التفكر والتصور في معطياته، التي تصلح لأن تكون مناراً كبيراً لكل الأزمان ولكل مراحل تطور البشرية، طالما أن الاسلام لم يكن لقوم دون قوم ولا لزمان دون زمان، فهو غض طري، على طول المدى، هذا الفهم الراقي لمعنى التدفق التاريخي للديانات عبر الزمن، يراد له أن يتحجر خلف رغبة الرفض للتغيير، مع أن موجبات النزول القرآني في الجزيرة العربية، هو موجب تغييري بامتياز.

أن موجبات النزول القرآني في الجزيرة العربية، هو موجب تغييري بامتياز

لهذا ودفعاً لتأجيل حدوث الحراك في الداخل، لابد من تغذية الخارج، وهنا تزييف التصور الوطني– المحلي- صوب اشغاله بحدث وهمي خارجي، وهو ذات التفكير الذي تعتمده الولايات المتحدة الأميركية، في تجميع الرأي العام وسوقه نحو القبول بالتحدي والخطر الخارجي، ومن هنا تركز الجهد السعودي المقاوم للتغيير والديمقراطية والانتقال صوب دولة مدنية في الآتي:

1 - استثمار معين القوة للحركة السلفية والوهابية في الخارج، وجعلها المصدة الأولى بإزاء انتقال التغيير الى داخل المملكة، واستخدام كل الوسائل لجعل المعركة في الخارج، لكون القائمين على الحكم من آل سعود، يدركون جيداً أن وصول الموجه الى الداخل، سيجعل الربيع السعودي أسرع ربيع في المنطقة وأكثره وحشية.

2 - اختلاق عدو وهمي تتعكز عليه جملة الاجراءات القمعية، انطلاقاً من الحفاظ على الأمن القومي السعودي. وهنا يأتي التوافق الأميركي– الاسرائيلي، في السياق نفسه، فلا المجتمع الأميركي ولا الإسرائيلي، يمكن رصه خلف سياسة معينة من دون عملية تخويف كبرى. لذلك لم يعد المد الشيوعي والاتحاد السوفيتي عدو المملكة والاسلام، وجرى استبدالها بالعدو الشيعي وايران، وعدت اسرائيل دولة صديقة لابد من التفاهم معها، بل خصها بالمشروعات الكبرى في مد سكك الحديد أو الالكترونيات أو التدريب على القمع وحفظ الأمن، فضلا عن المشروعات الاقتصادية الصرف.

3 - تعلية حقوق المواطنين في المساواة والعدالة الاجتماعية الى مستوى الخوف من استراتيجيات موهومة في اتساع رقعة التمذهب.

على وفق كل ذلك، تعاني السعودية من خطرين قائمين:

أولهما: الخطر الداخلي المتحفز بقوة نحو التغيير، ويستبطنه حراك سياسي- اجتماعي– ثقافي، شبحي، لا يمكن لوسائل النظام السعودي القدرة على تنفيسه من دون تغيير كبير في منهجية النظام القائم، وهو ما يجعل النظام في حرج بإزاء المؤسسة الدينية المتشددة والمتحجرة، خلف نصوص وفتاوى من دهاقنة الوهابية والسلفية، بحيث أن المساس بها يصل الى مستوى الكفر والإلحاد.

ثانيهما: أنَّ أوضاع العالم والدول المحيطة والقريبة ذاهبة الى أنماط مختلفة تماماً، عما هو عليه الحال في السعودية، ولم يعد مناسباً بعد وصفها بأنها نظم وشعوب منحرفة عن جادة الطريق الاسلامي، كما كانت تنعتها سابقاً.

لذلك فإن الاختلاف بين الرؤى الاسلامية (الشيعية– اخوان المسلمين)، واستلام كليهما لنظم حكم في المنطقة، على وفق معطيات الديمقراطية الغربية، وليس على وفق دولة الخلافة المعتمدة عند السلفيين والوهابيين، قد دفعت لبروز عداء جديد بين السلفيين والوهابيين من ناحية والإخوان المسلمين من جهة أخرى، ولاسيما أن الاخوان المفعمين بنشوة الانتصارات المتواصلة والمتوقعة، التي من شأنها أن تدفع ذلك الى مستويات عداء غير مسبوقة، سواء في تونس أو مصر أو تركيا، وكذلك أن ظهور الإخوان في الامارات وتواجدهم في العراق والكويت واليمن، لنذير بصراعات جديدة.

لهذا تحاول السعودية دفع السلفية والوهابية، الى الخارج كيما تكون (عابرة للحدود)، بغية تحييد أوضاعها عما يجري، وهي استراتيجية غير مضمونة النتائج، ولكنها تبقى ورقة يلعبها النظام، لكي يؤجل الى أمد فرص هبوب رياح التغيير أو ما يسمى بـ (الربيع السعودي)، ولهذا عدت العدة لذلك من خلال، الإفادة من خبرة وعلاقات بندر بن سلطان، في أن يمسك بملفات السلفية والوهابية في دول عربية واسلامية. فالسلفية باتت اليوم مكوناً في السياسة الخارجية للعربية السعودية، تسعى الرياض من وراء نشرها إلى مجابهة تحديات كبرى، باتت تطرق ابوابها الخارجية، أو أنها ستشكل تهديداً قابلاً لنظامها السياسي، الذي هو من أكثر الانظمة في الدول العربية والاسلامية، رفضاً للتغيير، وانتهاكاً لحقوق الانسان، وأكثرها تغييباً للعدالة حتى بمفهومها الانساني المحض.

تحاول السعودية دفع السلفية والوهابية، الى الخارج كيما تكون (عابرة للحدود)، بغية تحييد أوضاعها عما يجري، وهي استراتيجية غير مضمونة النتائج

إن الاحتماء من الديمقراطية والحكم المدني العلماني، الذي يقرع باب السعودية قادماً من عند جيرانها العرب، سبب مشاكل كبيرة في السعودية، واتضح ذلك في:

1 - التحدي الديمقراطي والحكم المدني، الذي يقرع باب السعودية قادماً من عند جيرانها العرب، لذلك لم يفتأ الوهابيون في السعودية يرددون أن الديمقراطية (حرام).

2 - تحدي التمدّد الشيعي، إذ قويت العلاقة بين آل سعود والمؤسسة الدينية أكثر بعد الثورة الإيرانية سنة 1979، مما ولد نزاعاً حول الشرعية الدينية في المنطقة والعالم الإسلامي، بإزاء قوة إيران وحضور الأقليات الشيعية في دول المنطقة، مما يعزز فرص طهران لنشر التشيع في المنطقة.

3 - التحدي الإخواني، مع تصاعد قوة الإخوان المسلمين والتأثير الذي قد يمارسونه على السعودية، بوصفهم حركة تتبنى خطاباً دينياً منتقداً للسلطة المطلقة،إذ يدعون إلى الخروج على الحاكم.

ونلحظ أن النظام السعودي متخوف من الخارج أكثر منه من الداخل، وما يدعم هذا أن جميع التحديات ذات مبعث خارجي، في حين تظل آلة القمع الأمنية التي أنفق عليها النظام موازنات كبيرة، على مدى طويل من الزمن منذ اضراب عمال ارامكو

أن النظام السعودي متخوف من الخارج أكثر منه من الداخل

ونشاط الحزب الشيوعي السعودي في عام 1951 الى الآن، قادرة على سحق كل حراك سياسي أو اجتماعي من شأنه تهديد شكل النظام القائم، ولاسيما مع وجود الدعم اللازم له من الفتاوى الوهابية والسلفية، بإلزام الناس بطاعة (ولي الأمر)، وتكفير الخارج على طاعته، وهذا يعد متراساً كبيراً يحتمي فيه النظام السعودي، في مجتمع يتم فيه أدلجة الثقافة والدين والتعليم بدءاً من رياض الاطفال إلى الجامعة، بجانب الفكر المبثوث بقوة، الذي تشرف على نشره مؤسسات السلفية والوهابية.

فقد اشارت صحيفة الغارديان البريطانية إلى أنَّ وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ حذر السعودية من مغبة الاستمرار بدعم الجماعات السلفية والتكفيرية في سوريا، رداً على زعم سعود الفيصل بأن تسليح هؤلاء المسلحين واجب.

وتعمل بعض الدول الخليجية (السعودية وقطر) بشكل رئيس والى حدما (الامارات) في سياق المخطط الغربي الذي يرمي إلى إسقاط النظام السوري، تمهيداً لتغيير النظام في إيران أيضاً. وتشير المعلومات المنقولة عن مصادر المعارضة السورية إلى أنَّ اجتماعات لضباط المخابرات السعودية والقطرية تجري في بلدان متعددة من مثل تركيا وبعض دول اوروبا الشرقية، لتحديد احتياجات الجماعات المسلحة، وكيفية ادامة زخم عملياتها ضد الجيش السوري النظامي.

لقد توافقت دول الخليج (السعودية- قطر)، على قبول المشروع الاميركي– الاسرائيلي في المنطقة، من خلال العمل على:

1. فرض المزيد من العقوبات المالية والاقتصادية ومحاصرة ايران، واضعاف قدراتها في دعم الحركات والنظم المقاومة للمشروع الأميركي- الإسرائيلي لتغيير وجهة المنطقة، صوب قبول (اسرائيل) كدولة اقليمية كبرى تتمتع بترسانة نووية، وبقدرات عسكرية وتسليحية، هي الأقوى في المنطقة، مما يجعل قرارها هو القول الفصل في شؤون المنطقة واتجاهاتها، وهو قبول خليجي جرى التوافق عليه مع أغلب الدول الخليجية، من خلال الدور السعودي- القطري، الذي هو الأقرب الى تطبيق رؤى الاميركيين والاسرائيليين، بغية تصفية كل القوى والحركات والدول التي تناهض مخططات وأهداف أميركا وإسرائيل.

2 . العمل على إضعاف حلفاء ايران كسورية والعراق وحزب الله والأقليات الشيعية الأخرى في المنطقة وتدميرهم، من الذين تعدهم أميركا والسعودية أذرع ايران المتقدمة. في مجابهة اسرائيل.

3 . سحب حركة حماس بعيداً عن الدعم الايراني والسوري، لأن بقاءها يحرج

الطروحات الطائفية الموجهة بإزاء السياسة الايرانية، وجعل الاطراف المساندة لإيران ذات صبغة مذهبية محددة، حتى يسهل لها وصم الصراع بالطائفية والمذهبية، وهو ما يتوافق تماماً مع المشروع الأميركي– الإسرائيلي، في دفع ما يسمى بـ (حرب الخنادق) في المنطقة الى أمام.

كل هذا يراد له إعادة ترتيب المنطقة ورسم خرائطها من جديد ، بمناسبة مرور قرن من رسم الخرائط السابقة التي جرت في مطلع القرن الماضي، وسيترتب على ركوب الخليج، دولاً مجتمعة وفرادى، الاجهاز التام على القضية الفلسطينية والى الابد، وإطلاق يد اسرائيل لمساندة أميركا في ضبط الاوضاع الداخلية لهذه البلدان، ولاسيما أن التغلغل الاسرائيلي فيها بات كبيراً من خلال الآتي:

1 - انفتاح السعودية ودول الخليج لدخول الشركات الاسرائيلية فيها، ونذكر هنا مشاركة شركة اسرائيلية في مد خطوط سكك الحديد في السعودية.

2 - السماح لطائرات شركة (العال) الاسرائيلية من المرور في الاجواء الخليجية والسعودية بالذات.

3 - الاستعانة بالشركات الإسرائيلية الامنية الخاصة وشركات المراقبة، بتدريب القوات الامنية الخاصة لهذه البلدان.الاستعانة بالشركات التكنولوجية الاسرائيلية، لإمداد المطارات الخليجية بأجهزة الكشف والتصوير والمراقبة.

4 - رفع أي حضر على استيراد البضائع الاسرائيلية وتوافرها في الاسواق الخليجية، وفي السعودية من دون الاشارة إلى منشئها، بغية الاحراج في الامد القصير.

5 - توجه بعض الاستثمارات للتشارك في تمويل مشروعات داخل اسرائيل وخارجها.

6 - وصول معدلات التبادل التجاري مع اسرائيل الى مستويات غير مسبوقة، مقارنة بكل تاريخ العلاقات مع هذه الدولة المغتصبة.

هذا كله، يرتكز على تفويض وفتوى سلفية استبدلت العدو للمسلمين (اسرائيل)، بعدو موهوم هو (ايران)، على خلفية اختلافات مذهبية، لا ترتقي الى معاونة واسناد الغرب والولايات المتحدة واسرائيل، ضد دولة اسلامية. ونعتقد أن السعودية وقطر والبحرين قد تجاوزت المحظور، عندما سمحت (وساندت/

ودعمت/ ووفرت) للقوة الأميركية الهمجية بقتل العراقيين وتدمير بلدهم في حربي 1991 و2003. ثم لم تكتفِ بكل ذلك، فذهبت الى تجنيد الارهابيين من التكفيريين وتوجيههم، وإرسالهم الى العراق عن طريق سوريا – والسعودية – والاردن، وهو ما يعد تدريباً أولياً لهذه السياسة، والذي جرى تطبيقها في ليبيا التي جرى إغراقها بالمسلحين المتطرفين، بما فيه أعضاء في القاعدة، ومن ثم أعتُمد الأسلوب نفسه في سوريا، وربما سيتم تطبيقه في دول أخرى بعدما تصدّرت السعودية أعلى وجهة إقليمية لتصدير فتاوى التكفير والتحريض ضد الشيعة وبناءهم المؤسسي الجديد .

أقام النظام السعودي ما يشبه مجلس وزراء مصغر للحرب، لمتابعة اتجاهات التغيير في المنطقة، لكونها مشمولة بالتغيير

أقام النظام السعودي ما يشبه مجلس وزراء مصغر للحرب، لمتابعة اتجاهات التغيير في المنطقة، لكونها مشمولة بالتغيير، بحسب اطروحات بعض السياسيين الأميركيين، ولكن بعد الانتهاء من الملف السوري والايراني، لأنه لا ضرورة بعد لبقاء تجميد الأوضاع في السعودية، ولاسيما أن النظام السعودي قد استهلك مرحلته التاريخية، واضحى عبئاً وتناقضاً مع التوجهات الأميركية لنشر الديمقراطية في المنطقة، فقد ساهم منذ أكثر من (7) عقود في خدمة الغرب واسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، هذا الكم الكبير من الخدمات السعودية، والتي أبرزها الآتي:

1 - الوقوف ضد المد الشيوعي والشيعي.

2 - ايصال الولايات المتحدة الأميركية الى منابع النفط عسكرياً.

3 - مساندتها في تدمير العراق وايران خلال القرن الماضي.

4 - دورها في ظهور طالبان التي ساهمت في إخراج السوفييت من افغانستان.

5 - دورها في اشعال الحرب على الارهاب على خلفية مشاركتها في مسرحية احداث 11 سبتمبر.

6 - تصدرها كدولة تحكم عن بعد في ضبط معدل الاوبك وسعر النفط.

استدلت الولايات المتحدة الأميركية منذ وقت ليس بالقصير، وربما منذ نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، على أن الاقليات في المنطقة، ربما تمثل أحدى أهم ادواتها، التي يمكن توظيفها لإعادة رسم خرائط المنطقة، ولا توجد اقلية اثنية أو عرقية أو مذهبية عدا الموجودة في دول الخليج، ولم تفتح الولايات المتحدة ◄

واسرائيل مجالات للحوار معها، بل تعدى ذلك الى الدول الاسلامية المجاورة من مثل ايران وتركيا.

وتسمح الولايات المتحدة بكل التحركات للأقليات في جميع الدول العربية والاسلامية، وتستثني السعودية وبعض الدول الخليجية.

وتجهد السعودية نفسها من أجل احتواء الاحتجاجات الشيعية في القطيف، لذلك فإن السعوديين لن يكون بمقدورهم وقف حركة المطالبات الحقوقية في القطيف، بل يبدو أنها تزداد سوءاً،ومن المتوقع استمرار هذه الاحتجاجات، ويبدو أن المملكة التى ظلت طوال الأشهر الماضية تقاوم رياح الربيع العربي، ستكون هي المحطة القادمة بحكم الآتي:

1 - تصاعد التيارات الليبرالية واتساع شعبيتها في وسط المجتمع السعودي وبدعم المعارضة السعودية من الخارج.

2 - السعودية ضمن موقع متغيرات سريعة وجارفة على مستوى المشاركة السياسية وتصاعد المطالبات الشبابية بتغيير مناخاتها السياسية، وبالتالي لا يمكن بأي حال الصمود بوجه مشهد تكون السعودية خارج تقاطعه أو شهيته.

3 - تراجع دورها الإقليمي ووصايتها على بلدان الخليج، بالتزامن مع منافسة الدور القطري على مستوى الدبلوماسية والدعم المالي والإعلامي لحركات الإخوان...

4 - تصاعد الضغط للمؤسسة الدينية (جماعة الأمر بالمعروف) على الشباب السعودي، وممارستهم في قولبة السلوك الإجتماعي اليومي، الذي لم يعد ممكناً بعدما أصبح العالم قرية كونية تفاعلية.

5 - وسائل الإعلام والإتصال تعمل على نشر مبادئ التشارك السياسي والمساواة الإجتماعية، والمطالبة بالمزيد من الحريات والشفافية، والتي تفتقدها المؤسسات الحاكمة في السعودية.

6 - بروز واتساع المعارضة الشيعية في القطيف، بالشكل الذي أوجد لها مناخاً أرحب إقليمياً ودولياً.. مما يجعلها جرس إنذار لتصدّع البناء الوهّابي الدائم، على مستوى إعادة بنية تنظيم العمل السياسي في السعودية.